مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 46

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/12/05-11/29)

العدد 2020/46

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/46

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب محلياً، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري؛ تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة خلال النصف الأول من عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ تأمين مستلزمات موسم القمح وإعطاؤه الأولوية وتحقيق عدالة التوزيع بالكهرباء.
- مصرف سورية المركزي؛ تحديد سعر الصرف بخصوص تسديد بدل الخدمة الثابتة.
- المصرف العقاري السوري؛ منح قروض بقيمة 7.5 مليار ليرة سورية حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020.

❖ الاقتصادات العربية:

- السعودية؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- مصر؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر تشرين الثاني من عام 2020.

❖ الاقتصادات العالمية.

- منطقة اليورو؛ انخفاض معدل البطالة في شهر تشرين الأول من عام 2020، وارتفاع تجارة التجزئة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، وارتفاع أسعار المنتجين في شهر تشرين الأول من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ اتساع العجز التجاري في شهر تشرين الأول عام 2020، وانخفاض معدل البطالة في شهر تشرين الأول من عام 2020
- المملكة المتحدة؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- روسيا؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الأول من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العام في شهر تشرين الثاني من عام 2020، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- اليابان؛ استقرار مؤشر ثقة المستهلك في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- سنغافورة؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر تشرين الأول من عام 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى أعلى مستوى لها تقريباً خلال ست سنوات في شهر تشرين الثاني من عام 2020.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ إصلاح قانون أسواق السندات بالعملة المحلية: منهجية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
- صندوق النقد الدولي؛ نقاط الضعف في الشركات الفيتنامية وانعكاسات جائحة Covid-19.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- مقدونيا: اقتصاد مستقر متنوع.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,529.30 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,509.80 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 19.50 ليرة سورية بمعدل (1.29%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

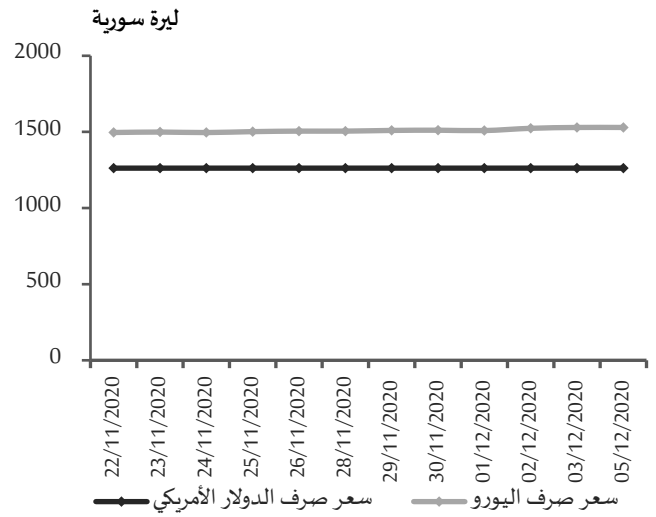

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,522.02 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,502.62 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 19.40 ليرة سورية بمعدل (1.29%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

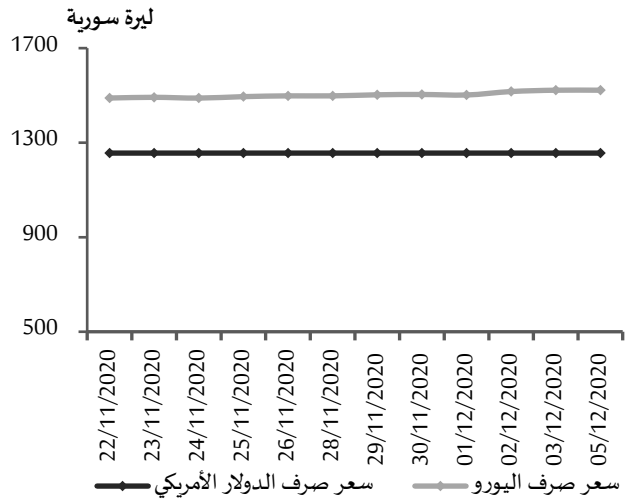

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 120,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 116,571 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 3,429 ليرة سورية بمعدل 2.94%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 140,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 136,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 4,000 ليرة سورية بمعدل 2.94% (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 59.10 دولار أمريكي إلى 1,840دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع بلغت 3.32%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

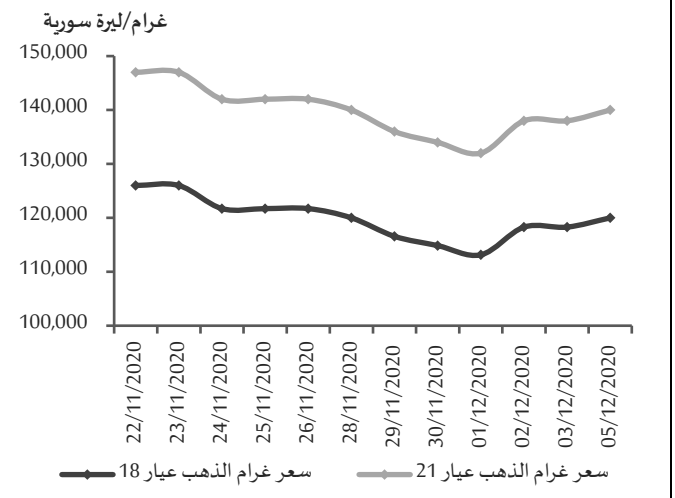

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة خلال النصف الأول من عام 2020:

نمت الودائع تحت الطلب لتصل إلى 3,904 مليار ليرة سورية خلال النصف الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 2,431 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019، أي بزيادة قدرها 1,474 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 61% حتى نهاية شهر حزيران عام 2020، حيث شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 58% من إجمالي الودائع في نهاية شهر حزيران عام 2020، في حين ازدادت ودائع التوفير بصورة طفيفة بمعدل 0.5% حتى نهاية شهر حزيران عام 2020 لتصل إلى 679 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 675 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019، وقد شكلت ودائع التوفير 10% من إجمالي الودائع نهاية شهر حزيران عام 2020، أما فيما يتعلق بالودائع لأجل فقد نمت لتصل في نهاية شهر حزيران عام 2020 إلى 2,186 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 1,249 نهاية عام 2019 وبمعدل نمو 75% خلال الفترة ذاتها، وقد شكلت الودائع لأجل ما نسبته 32% من إجمالي الودائع في نهاية شهر حزيران عام 2020.

الشكل رقم 4 توزع ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى شهر جزيران من عام 2020

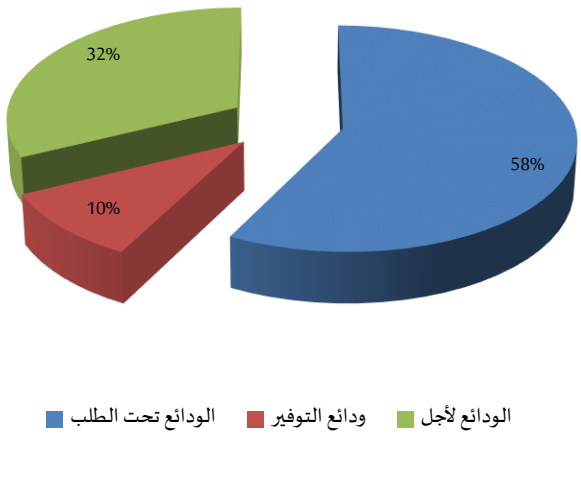

الشكل رقم 5 توزع ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة

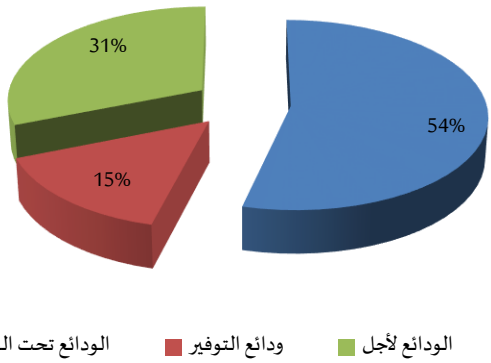

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 7,667.08 نقطة مقارنةً بمستوى 7,674.83 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت (0.10%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسهم 9 شركات هي؛ بنك الشام بنسبة انخفاض بلغت (22.61%)، وبنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت (3.08%)، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة انخفاض بلغت (2.58%)، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت (2.55%)، وفرنسبنك سورية بنسبة انخفاض بلغت (2.2%)، وبنك سورية والخليج بنسبة انخفاض بلغت (1.91%)، وبنك الشرق بنسبة انخفاض بلغت (1.79%)، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت (1.29%)، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت (0.45%)، بينما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 288 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 217 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 340 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 268 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 440 صفقة مقارنةً بـ 362 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 6 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

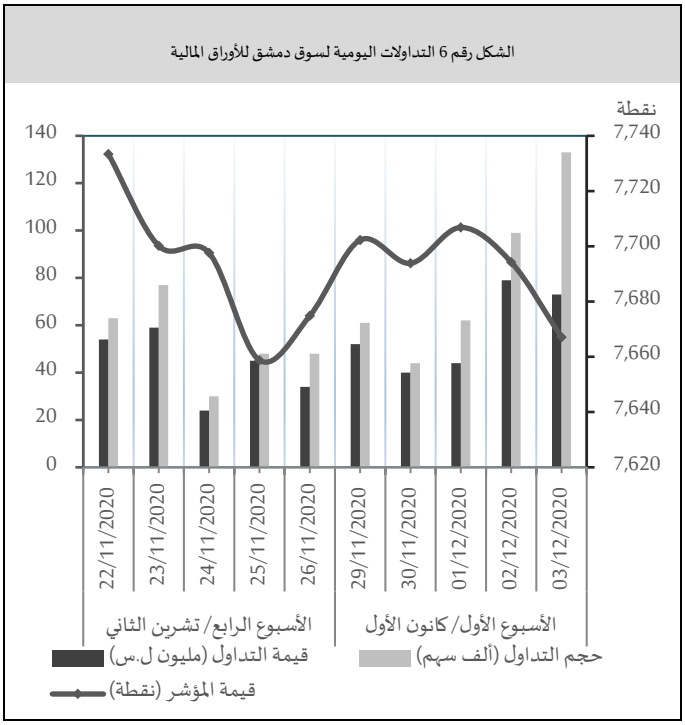

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت إلى مستوى 83.69% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 92.71% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 5.12% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.59% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 11.19% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.70% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الاتصالات، والخدمات، والزراعة.

الشكل رقم 7 حصة التداول لكل قطاع

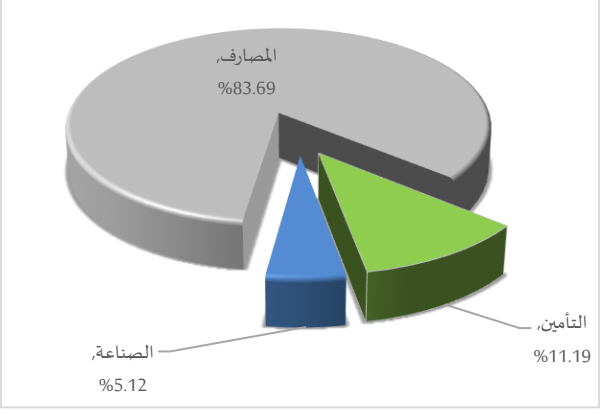

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك الشام متصدراً بنسبة استحواذ 22.44% وحجم تداول 66,582 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 16.49% وحجم تداول 43,081 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 13.24% وحجم تداول 45,050 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 11.57% وحجم تداول 46,973 سهم، والعقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 11.12% وحجم تداول 73,765 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 4.51% وحجم تداول 33,356 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 3.68% وحجم تداول 15,111 سهم، وبنك الأردن سورية بنسبة استحواذ 3.41% وحجم تداول 21,225 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 3.31% وحجم تداول 11,566 سهم، وبنك عودة سورية بنسبة استحواذ 3.15% وحجم تداول 13,580 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 2.99% وحجم تداول 14,696 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 1.81% وحجم تداول 4,106 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مصرف سورية المركزي: تحديد سعر الصرف بخصوص تسديد بدل الخدمة الثابتة:

حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار الأمريكي لبدلات الفئات المحددة بالمرسوم التشريعي رقم 31 لعام 2020 والمقيمة داخل سورية التي سمح لها المرسوم بدفع بدل الخدمة الإلزامية بالقطع الأجنبي أو ما يعادله بالليرة السورية بـ 2550 ليرة سورية.

وأوضح المصرف أنه يتم قبول البدل النقدي من تلك الفئات سواء كان بالليرات السورية أو الدولار الأمريكي أو اليورو كاش حصراً ولا يقوم مصرف سورية المركزي أو أي من المصارف العاملة ومؤسسات الصرافة المرخصة ببيع الدولار الأمريكي واليورو بهدف دفع البدل النقدي لهذه الفئات. حيث يحق للمكلف بالخدمة الإلزامية -وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 31

لعام 2020- الذي تقرر وضعه بخدمة ثابتة دفع بدل نقدي مقداره ثلاثة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالليرة السورية وفق سعر الصرف الذي يحدده مصرف سورية المركزي بتاريخ التسديد كما يستفيد العسكريون الموجودون في الخدمة الإلزامية من أحكام البند السابق. وكذلك يحق للطيار العامل لدى مؤسسة الخطوط الجوية السورية الذي تم تأجيله وفقاً لأحكام قانون خدمة العلم لمدة خمس سنوات متواصلة أو الذي أتم خمس سنوات خدمة فعلية لدى المؤسسة المذكورة واستمر خلالها بمزاولة المهنة دفع بدل نقدي مقداره عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالليرة السورية وفق سعر الصرف الذي يحدده مصرف سورية المركزي بتاريخ التسديد.

رئاسة مجلس الوزراء؛ تأمين مستلزمات موسم القمح وإعطاؤه الأولوية وتحقيق عدالة التوزيع بالكهرباء:

أكد مجلس الوزراء على الاستمرار ببذل كل الجهود لتأمين كميات السماد اللازمة لزراعة موسم القمح وإعطائه الأولوية لجهة توفير المحروقات، ووضع الجرارات التابعة للجهات العامة في خدمة الفلاحين وتشجيع زراعة الحيازات الصغيرة بالقمح. واستمع المجلس لشرح تفصيلي عن واقع زراعة محصول القمح لموسم 2020-2021 في مختلف المحافظات ونسب التنفيذ حتى الآن، والاحتياجات المطلوبة والتتبع المستمر للمعوقات التي تعترض الفلاحين والعمل على معالجتها، ووافق على تنفيذ مشروع إعادة تأهيل ثلاثة محركات رئيسة ومحرك مساعد مع ملحقاته في محطة الضخ المشتركة بمشروع ري منشأة الأسد في مسكنة بمحافظة حلب، حيث يسهم كل محرك بإدخال 6 آلاف هكتار بالخدمة.

وكلف المجلس وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بزيادة عدد منافذ البيع في الأفران وإعادة تفعيل مراكز البيع للمعتمدين بما يسهم في تخفيف الازدحام والاستمرار بالإجراءات المتخذة لتحسين نوعية رغيف الخبز ورفد المخابز بمخصصاتها من الطحين بشكل منتظم ودون تأخير. وشدد مجلس الوزراء على تحقيق عدالة التوزيع في الكهرباء وتطبيق أشد العقوبات بحق المتلاعبين ببرامج التقنين، والعمل على زيادة مصادر الغاز المغذي لمحطات التوليد الكهربائية وإدخال آبار جديدة بما يحسن من أداء عمل الشبكة الكهربائية، وكلف الجهات المعنية إعداد مذكرة تتضمن التكاليف الحقيقية للمشتقات النفطية والكهرباء والمياه للحد من الهدر ووضع آليات توفيرها للمواطنين بالشكل الأمثل، وإجراء تقييم لواقع معامل الإسمنت وكميات الإنتاج وتكاليفها وآليات التوزيع والاستلام، ليصار إلى وضع ضوابط استثمار الإنتاج بالشكل الأمثل وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة.

وقرر مجلس الوزراء منح المؤسسة العامة للدواجن سلفة لصالح منشأة دواجن حلب لتأمين مستلزمات الإنتاج، ومنح الشركة العامة للمشاريع المائية سلفة لتسديد رواتب العاملين في فرع الحسكة عن النصف الثاني من العام الحالي، ووافق على تسليم العاملين في الجهات العامة بمحافظة الرقة رواتبهم ضمن الريف المحرر بما يسهم في تعزيز تواجد الأهالي في المناطق المحررة من الإرهاب، كما وافق على استكمال أعمال ترميم الكورنيش البحري لمدينة بانياس ومشروع مركز خدمة المواطن في القريا.

وتم تكليف هيئة التخطيط والتعاون الدولي تقديم دراسة شاملة عن البنية التحتية للجودة والتشريعات الناظمة لها والإجراءات الواجب اتخاذها لإيجاد البيئة الملائمة لها بما يسهم في رفع أداء المؤسسات وتحسين جودة المنتجات الوطنية.

المصرف العقاري السوري؛ منح قروض بقيمة 7.5 مليار ليرة سورية حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020:

أعلن المصرف العقاري أن عدد القروض الممنوحة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تشرين الأول بلغ 2,543 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 7.5 مليار ليرة سورية. حيث وصل عدد قروض البناء والإكساء المنفذة منذ بداية العام حتى نهاية شهر تشرين الأول إلى 235 قرضاً بقيمة إجمالية تتجاوز 591 مليون ليرة سورية، وبلغت قروض الشراء الجاهز وشراء مسكن لم يكتمل بناؤه 589 قرضاً بقيمة 2.724 مليار ليرة سورية، كما بلغت قروض الترميم 773 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ أكثر من مليار و233 مليون ليرة سورية، وكذلك ارتفعت قروض السيريا كارد لتصل حتى نهاية شهر تشرين الأول إلى 514 قرضاً بقيمة

أكثر من 257 مليون ليرة سورية وتوزعت باقي القروض على الجمعيات السكنية والسلع المعمرة والقروض الإنمائية.

وكان العقاري أعلن منتصف شهر أيلول الماضي استئناف منح القروض بأنواعها كافة والتسهيلات الائتمانية المباشرة حصراً لتمويل القطاع الزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد توقفها نحو الشهرين جراء تطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس Covid-19.

الاقتصادات العربية:

السعودية؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى 54.7 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 51.0 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى التوسع في كل من؛ الإنتاج والطلبات الجديدة، والمبيعات المحلية والأجنبية. كما تحسنت توقعات الأعمال إلى أعلى مستوى لها منذ عشرة أشهر، بسبب تخفيف إجراءات الإغلاق والأخبار حول اللقاحات الفعالة.

مصر؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى 50.9 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 51.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى تراجع النمو في كل من؛ الإنتاج، والأعمال الجديدة، وتراجعت معنويات الأعمال، حيث تزايدت المخاوف بشأن الموجة الثانية من Covid-19 في بعض الأسواق العالمية.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض معدل البطالة في شهر تشرين الأول من عام 2020:

انخفض معدل البطالة إلى (8.4%) في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 8.5% في الشهر السابق من العام ذاته. حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 86 ألف عن الشهر السابق ليصل إلى 13.825 مليون.

ارتفاع تجارة التجزئة في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

ارتفعت تجارة التجزئة بنسبة 1.5% على أساس شهري؛ في شهر تشرين الأول من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 1.7% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات كل من؛ المنتجات غير الغذائية، والسلع الكهربائية والأثاث، والوقود.

ارتفاع أسعار المنتجين في شهر تشرين الأول من عام 2020:

ارتفعت أسعار المنتجين على أساس شهري؛ بنسبة 0.4% في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنفس النسبة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ منتجات قطاع الطاقة، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية، وعلى أساس سنوي؛ تراجعت أسعار المنتجين بنسبة (2%) في شهر تشرين الأول من عام 2020، وهو الشهر الخامس عشر على التوالي من الانكماش.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

اتساع العجز التجاري في شهر تشرين الأول من عام 2020:

اتسع العجز التجاري إلى 63.1 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الأول عام 2020، مقارنةً بـ 62.1 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته. حيث زادت الصادرات بنسبة 2.2% إلى 182 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 2.1% لتصل إلى 245.1 مليار دولار أمريكي، مما يعكس التأثير المستمر لوباء Covic-19 والتعافي المستمر من الانخفاضات الحادة في وقت سابق من هذا العام.

انخفاض معدل البطالة في شهر تشرين الأول من عام 2020:

انخفض معدل البطالة إلى (6.7%) في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنة بـ 6.9% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 326 ألف ليصل إلى 10.7 مليون.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض مؤشر مديري المشتريات المركب في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 49.0 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنة بـ 52.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى الانخفاض في إنتاج قطاع الخدمات، كما انخفض كل من؛ إجمالي العمل الجديد الذي تلقته شركات القطاع الخاص، والتوظيف.

الاقتصاد الروسي:

ارتفاع معدل التضخم السنوي شهر تشرين الأول عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 4.4% في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 4% في الشهر السابق من العام ذاته، متجاوزاً توقعات السوق البالغة 4.3%، وهدف البنك المركزي البالغ 4%، وهو أعلى معدل تضخم منذ شهر تموز من عام 2019، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة كل من؛ المنتجات الغذائية، والمنتجات غير الغذائية. وكذلك ارتفعت أسعار المستهلك على أساس شهري؛ بنسبة 0.7% في شهر تشرين الأول عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العام في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات العام إلى 57.5 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 55.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، مما يشير إلى أكبر زيادة في إجمالي الإنتاج منذ شهر آذار من عام 2010. ويعود ذلك إلى الارتفاع في الإنتاج الصناعي، وتوسع نشاط قطاع الخدمات في ثاني أسرع معدل منذ شهر نيسان من عام 2010، وكذلك تسارع نمو الطلبات الجديدة، وارتفاع التوظيف.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للخدمات العامة إلى 57.8 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 56.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى التوسع في كل من؛ الطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة. كما ارتفعت العمالة بأقوى معدل لها منذ شهر تشرين الأول 2010، ووصلت المعنويات إلى أعلى مستوى لها منذ شهر نيسان من عام 2011.

اليابان؛ استقرار مؤشر ثقة المستهلك في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

استقر مؤشر ثقة المستهلك عند 33.7 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، وهو أعلى مستوى منذ شهر شباط من عام 2020، ولكن دون مستويات ما قبل الوباء. ويعود ذلك إلى تحسن اثنين من المؤشرات الفرعية الرئيسة: سبل العيش العامة، ونمو الدخل، في حين استقر المؤشر الفرعي للاستعداد لشراء السلع المعمرة.

سنغافورة؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر تشرين الأول من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة على أساس سنوي؛ بنسبة 8.6% في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 10.7% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر الحادي والعشرين على التوالي من الانخفاض في تجارة التجزئة، ويعود ذلك إلى انخفاض مشتريات كل من؛ المواد الغذائية والكحول، والوقود، وأدوات النظافة والسلع الطبية، والأحذية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.2% في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 4.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

المنظمات والهيئات الدولية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى أعلى مستوى لها تقريباً خلال ست سنوات في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 105.0 نقاط في شهر تشرين الثاني من عام 2020، أي بارتفاع نسبته 3.9% عن مستواه المسجل في الشهر السابق من العام ذاته، كما ارتفع بنسبة 6.5% عن مستواه المسجل في شهر تشرين الثاني من عام 2019، وتعدّ هذه الزيادة الأعلى منذ شهر كانون الأول من عام 2014.

ويتعقّب مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية التغيرات الحاصلة على صعيد الأسعار الدولية لمعظم السلع الغذائية المتداولة في التجارة العالمية. وقد سجّلت بدورها جميع مؤشراته الفرعية ارتفاعاً خلال شهر تشرين الثاني من عام 2020، فقد ارتفع مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت النباتية بنسبة بلغت 14.5% نتيجة الارتفاع في أسعار زيوت النخيل نتيجة التقلص الحاد في مستويات المخزونات العالمية.

وارتفع بدوره مؤشر المنظمة لأسعار الحبوب بنسبة 2.5% عما كان عليه في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت أسعار صادرات القمح بفعل تراجع توقعات الحصاد في الأرجنتين، على غرار ما حصل بالنسبة إلى أسعار القمح نتيجة انخفاض توقعات الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا، إضافةً لشراء كميات كبيرة من جانب الصين.

وارتفع مؤشر المنظمة لأسعار السكر بنسبة 3.3% في ظل تنامي توقعات بانخفاض الإنتاج العالمي في موسم التسويق المقبل بعدما أدت الأحوال المناخية غير المواتية إلى ضعف توقعات المحاصيل في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وتايلند.

كما ارتفع مؤشر المنظمة لأسعار الألبان بنسبة 0.9% ليبلغ أعلى مستوى له خلال 18 شهراً وذلك بفعل ثبات أسعار الزبدة والأجبان وارتفاع المبيعات بالتجزئة في أوروبا خلال فترة التدني الموسمي في إنتاج الحليب في هذا الإقليم.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 1.45% مسجلاً 2,455.06 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، والخدمات، والنقل، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.97% مسجلاً 1,580.45 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والخدمات الصحية، والتأمين، كما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 0.31% مسجلاً 11,015.01 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والمصارف، والرعاية الصحية، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت (0.54%) مسجلاً 10,973.08 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والعقارات، والمصارف، وانخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت (0.21%) مسجلاً 8,674.97 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والاتصالات، والإعلام والترفيه.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

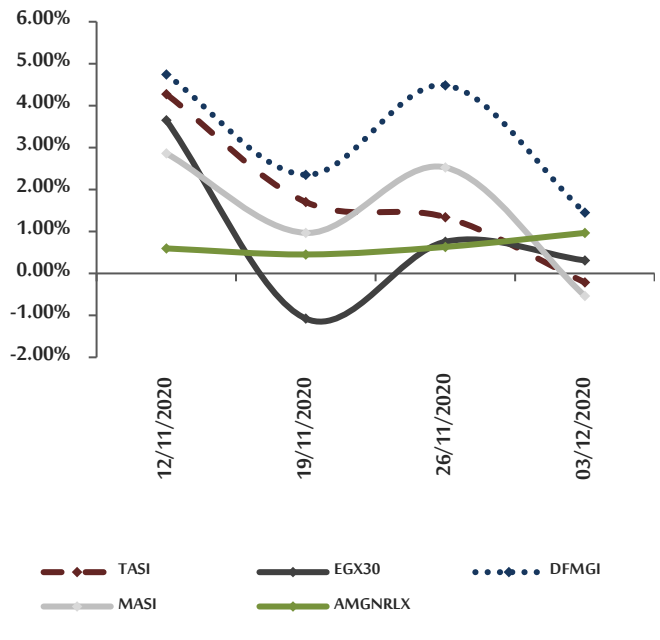

الأسهم الأمريكية:

أغلقت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع وذلك في ظل التفاؤل بشأن لقاحات فيروس Covid-19 وحزمة التحفيز المالي الثانية، مسجلةً أرباح في قطاعات النفط

والغاز الطبيعي، والتكنولوجيا، والخدمات، والاتصالات، والصناعة، حيث ارتفع مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 2.12% مسجلاً 12,464.23 نقطة، وارتفع مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 1.67% مسجلاً 3,699.12 نقطة، كذلك ارتفع مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 1.03% مسجلاً 30,218.26 نقطة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

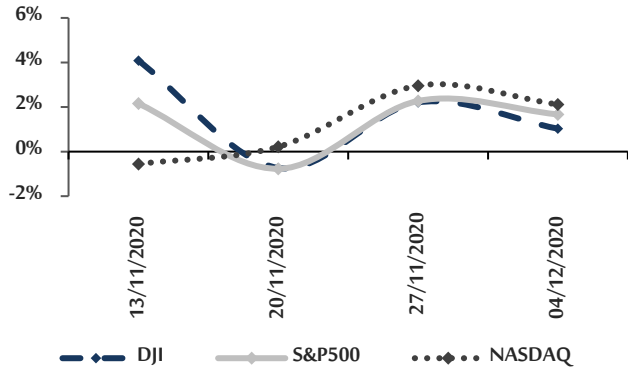

الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع مع صعود قوي لقطاع الطاقة المستفيد من ارتفاع أسعار النفط العالمية، باستثناء مؤشر **DAX30** الألماني الذي انخفض بنسبة بلغت (0.28%) مسجلاً 13,298.96 نقطة بضغط من قطاعات المؤسسات العامة، وصناعة السيارات، والنقل، بينما ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 2.87% مسجلاً 6,550.23 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والاتصالات، والنفط والغاز الطبيعي، وارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 0.20% مسجلاً 5,609.15 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والتجزئة، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

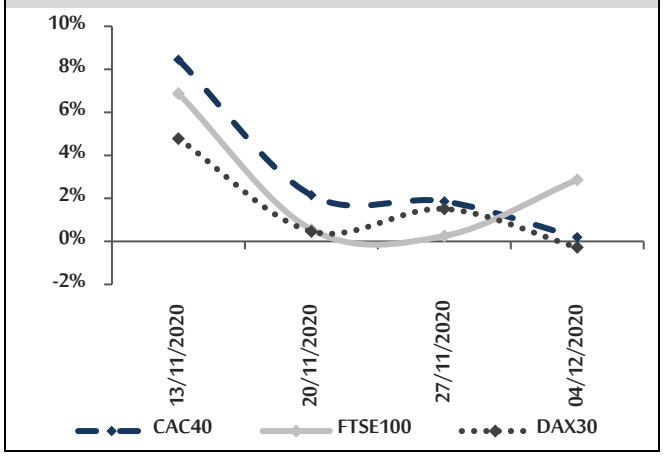

الأسهم الآسيوية:

ارتفعت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع ارتفاع شهية المستثمرين على شراء أصول عالية المخاطر وسط تفاؤل حول انتعاش اقتصادي سريع يدعمه الإعلان عن لقاح مضاد لفيروس Covid-19، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 2.23% مسجلاً 13,258.55 نقطة بدعم من قطاعات السلع الاستهلاكية المعمرة، والطاقة، والتكنولوجيا، وارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 1.06% مسجلاً 3,444.58 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والمالية، والخدمات، كما ارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الاسترالي بنسبة بلغت 0.50% مسجلاً 6,634.10 نقطة بدعم من قطاعات التكنولوجيا، والتجزئة، والمالية، كذلك ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.40% مسجلاً 26,751.24 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والتعدين، والتأمين.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

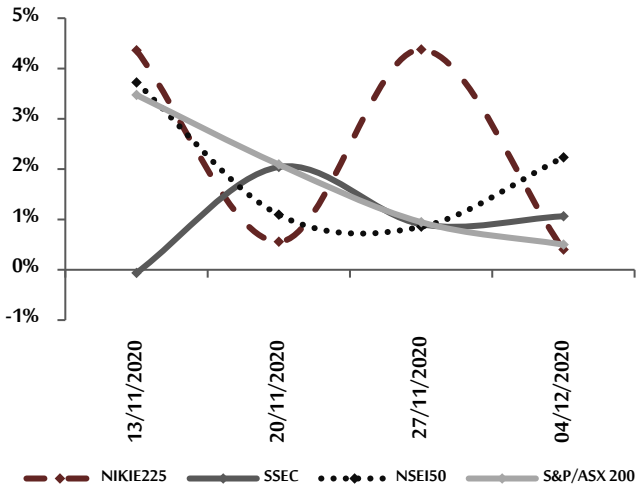

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 1.34% مسجلاً 3,184.72 نقطة بدعم من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والخدمات، والاتصالات.

الشكل رقم 12 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

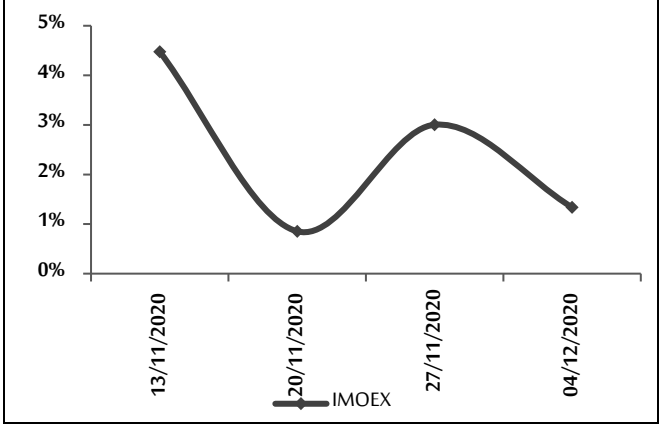

أسعار العملات:

اليورو:

افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1.1928 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1962 دولار أمريكي لليورو) عقب بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2120 دولار أمريكي لليورو وسط انخفاض الدولار الأمريكي حيث انخفض بـ 2% على أساس أسبوعي، مع تعرض الدولار الأمريكي إلى الضغط بسبب التفاؤل المحيط باللقاحات، واستمرار التفاؤل بأن المشرعين الأمريكيين سوف يجتمعون للاتفاق على حزمة تحفيز جديدة، وهو ما عزز من معنويات المخاطرة.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

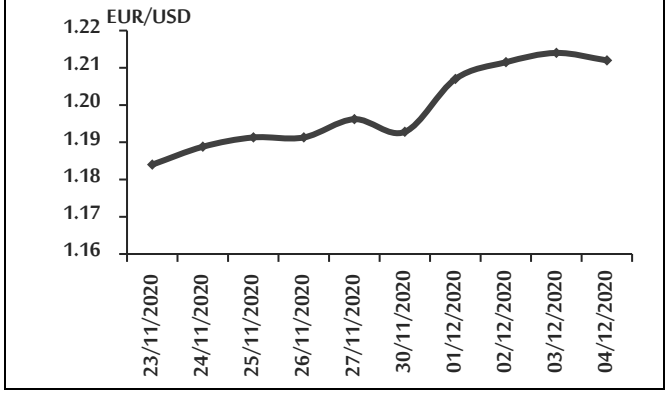

1 ظهر تقدير أولي أن أسعار المستهلكين في منطقة اليورو انخفضت بنسبة (0.3%) على أساس سنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2020، كما هو الحال في كل من الشهرين السابقين وأسوأ من توقعات السوق بانخفاض بنسبة 0.2%، وهو الشهر الرابع على التوالي من الانكماش.

الجنيه الاسترليني:

ارتفع الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3321 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3314 دولار أمريكي للجنيه)، مدعوماً من استئناف المحادثات مع الاتحاد الأوروبي حول ملف Brexit، وكشفت المفوضية الأوروبية عن بدء جولة جديدة من المحادثات مع المملكة المتحدة من أجل تقريب وجهات النظر وحل أوجه الخلاف بين الجانبين، وتابع الجنيه الاسترليني ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3437 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً بالتفاؤل حول لقاحات فيروس Covid-19، إضافةً لصدور بيانات اقتصادية بريطانية أفضل من التوقعات[2].

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

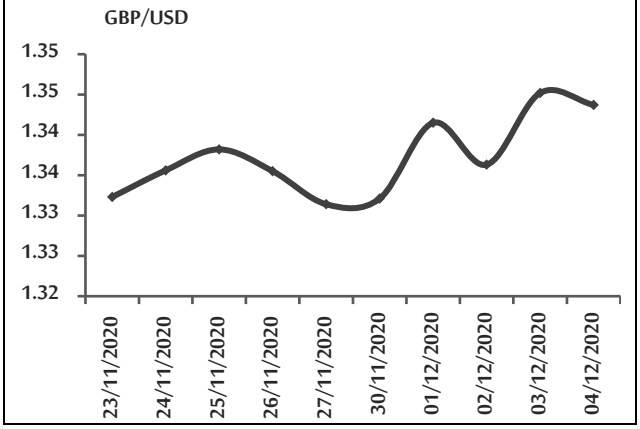

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 104.27 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 104.10 ين للدولار الأمريكي)، نتيجة بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[3]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 104.40 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن نتيجة تفاؤل الأسواق حول اللقاحات لفيروس

[2] كشفت بيانات اقتصادية عن ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الخدمي في المملكة المتحدة إلى 47.6 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً مع التوقعات عند 45.8 نقطة.

[3] ارتفع معدل البطالة في اليابان إلى 3.1% في شهر تشرين من عام 2020، من 3.0% في الشهر السابق من العام ذاته.

Covid-19، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 104.14 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

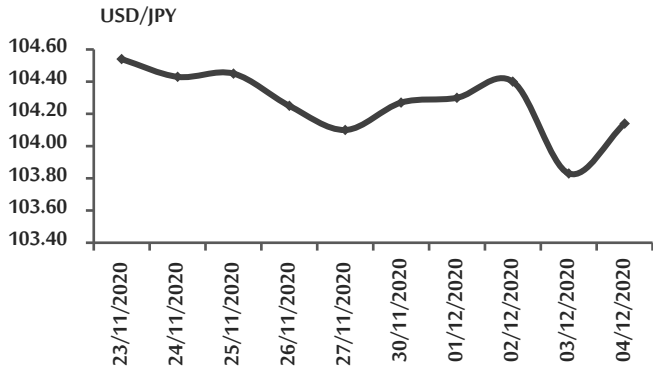

اليوان:

انخفض اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.5760 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.5738 يوان للدولار الأمريكي) بعد قيام بنك الصين الشعبي بضخ نحو 150 مليار يوان في الأسواق ضمن عمليات الشراء لأجل 7 أيام، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.5301 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً بيانات صينية جيدة[1]

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

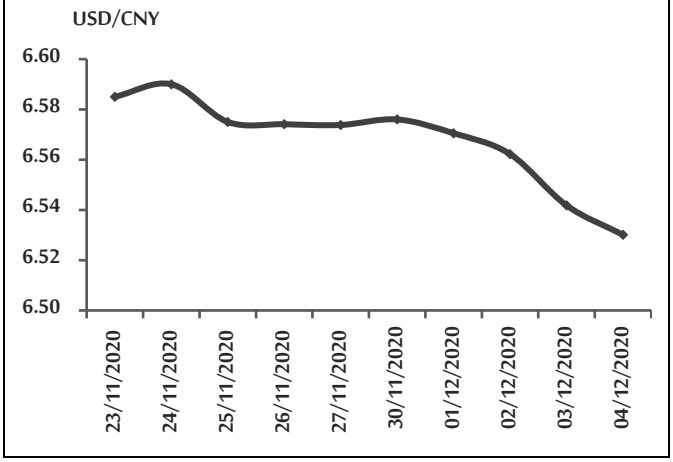

الروبل الروسي:

تابع الروبل انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 76.4033 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 75.8605 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات اقتصادية روسية ضعيفة[2] بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 74.0634 روبل للدولار الأمريكي نتيجة تراجع الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار النفط الخام بعد اتفاق أوبك+ على زيادة طفيفة في الإنتاج.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

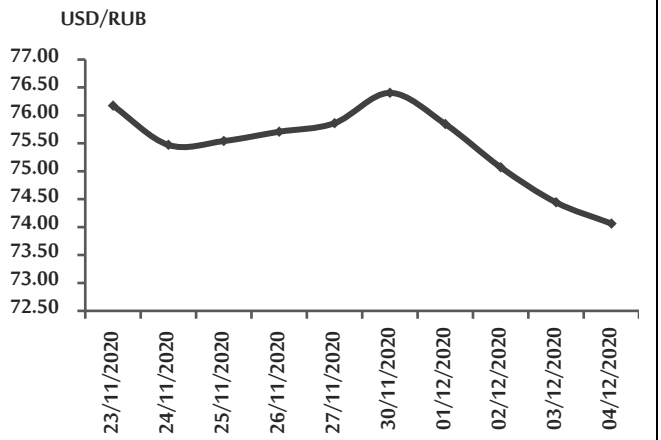

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 19,241 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضة في الأسبوع السابق (عند مستوى 17,169.29 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة زيادة طلب صناديق التحوط، والبحث عن عوائد، والعوائد السلبية للسندات، ومن المتوقع أن تستمر تلك العوامل في تدعيم قوة العملات الرقمية، بينما انخفضت في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 18,657.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة عمليات البيع بهدف جني الأرباح، ثمّ عادت لترتفع في تداولات آخر الأسبوع لتغلق عند مستوى 19,031.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الطلب

[1] ارتفعت مؤشر مديري المشتريات الخدمات إلى 57.8 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 56.8 نقطة من الشهر السابق من العام ذاته.

[2] انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في روسيا إلى 46.3 نقطة في تشرين الثاني من عام 2020، من 46.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الثالث على التوالي من الانكماش في القطاع الصناعي.

عليها كأفضل استثمار بعد ارتفاعها بأكثر من 10.84% خلال الأسبوع الجاري.

الشكل رقم 18 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

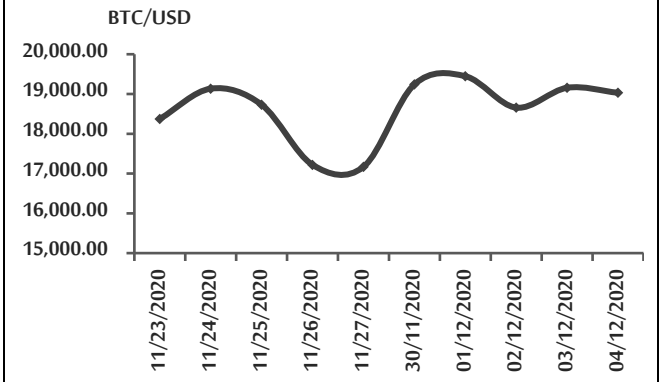

أسعار السلع:

الذهب:

تابع الذهب انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,780.90 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,781.90 دولار أمريكي للأونصة) حيث هبط الذهب إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر وسجل أسوأ أداء شهري في أربع سنوات، إذ حفز التفاؤل بشأن انتعاش اقتصادي سريع يدعمه لقاح مضاد لفيروس Covid-19 المستثمرين على شراء أصول تقليدية عالية المخاطر وانخفاض الطلب على الذهب كملاذ آمن، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,840.00 دولار أمريكي للأونصة نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 19 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

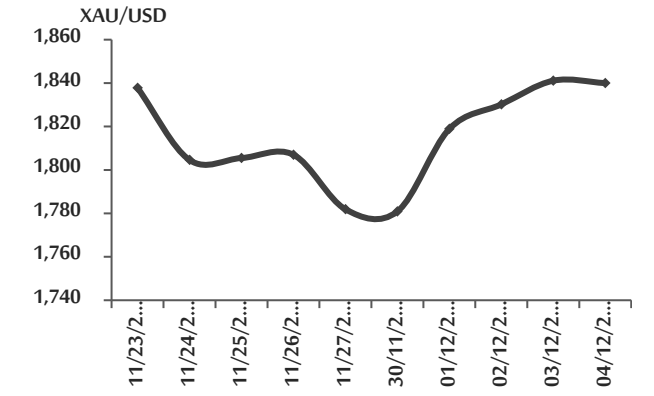

النفط:

انخفض النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 47.59 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 48.18 دولار أمريكي للبرميل) بينما تناقش أوبك+ سياسة الإنتاج لعام 2021، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 49.25 دولار أمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي وموافقة مجموعة أوبك+ على خفض الإنتاج بنحو 7.2 مليون برميل يومياً بدايةً من شهر كانون الثاني من عام 2021، وسيتم مراجعة مستويات الإنتاج وآثار هذا الاتفاق بشكله الجديد بشكل شهري.

الشكل رقم 20 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

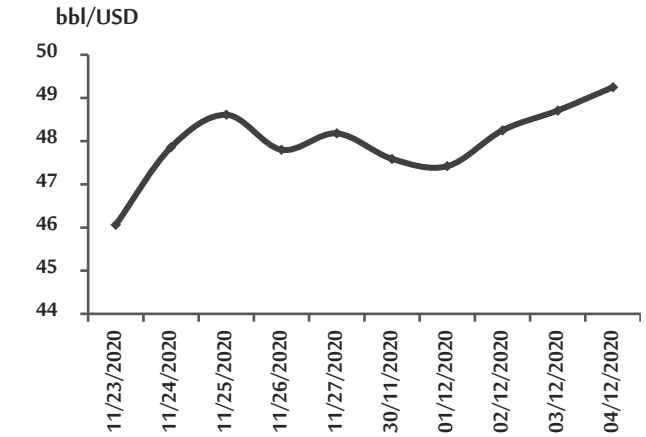

الغاز الطبيعي

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.882 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.843 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة تراجع مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 1 مليار متر مكعب

[1] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

خلال الأسبوع المنتهي في 2020/11/27، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.575 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض العقود الآجلة لغاز الطبيعي.

الشكل رقم 21 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

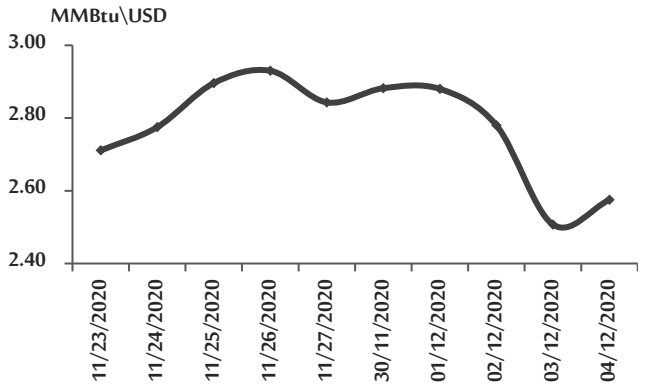

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ إصلاح قانون أسواق السندات بالعملة المحلية: منهجية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:[1]

سلطت الأزمات المالية الأخيرة، بما في ذلك الأزمة المستمرة الناجمة عن جائحة Covid-19، الضوء على أهمية تعزيز جودة إدارة الدين العام في الأسواق الناشئة والبلدان النامية. تلعب أسواق الدين الحكومية المحلية الأعمق والأكثر كفاءة (كونها تمثل جزء أساسي من أسواق الدين الحكومية المحلية للعديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية) دوراً رئيساً في الحد من الضعف المالي أمام الصدمات وتمكين الحكومات من تمويل تدابير السياسة الاقتصادية والمالية الهامة استجابةً لها. تسعى هذه الدراسة إلى تحديد منهجية استراتيجية يمكن تطبيقها لتصميم وبناء وتنفيذ الأسس القانونية والضريبية لتطوير أسواق السندات بالعملة المحلية التي من شأنها معالجة التحديات والعقبات المشتركة بصورة مناسبة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يعد تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية (التي تتسم بالكفاءة والفعالية) خطوة حاسمة لتعميق سوق رأس المال في أي بلد، كما أنه يعمل على دعم أداء الاقتصاد الكلي للبلد والاستقرار المالي. يمكن لأسواق السندات بالعملة المحلية المطورة بصورة جيدة زيادة قدرة البلد على الاستجابة للصدمات وامتصاص تدفقات رأس المال المتقلبة (مثل تلك التي حدثت مؤخراً استجابة لوباء Covid-19)، مع تمكين القطاع المالي أيضاً من إدارة السيولة بصورة فعالة تسهم بمزيد من الاستقرار في القطاع المصرفي. في هذا الصدد، لا يمكن التقليل من أهمية وضع أطر عمل قانونية وضريبية قوية لدعم إدارة أسواق السندات بالعملة المحلية الفعالة بسبب أهميتها (كما هو معترف به أيضاً كجزء من جدول أعمال مجموعة العشرين الجاري بشأن تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية). ثانياً؛ رغم عدم وجود نهج واحد يناسب جميع الدول، فقد حددت الدراسة منهجية مثبتة استراتيجياً يمكن تطبيقها لتعزيز الأسس القانونية والضريبية ذات الصلة في أسواق السندات بالعملة المحلية نظراً لأن هذه الأسس ضرورية لتطوير أسواق السندات بالعملة المحلية. حيث على الدول أن تضمن؛ 1-على مستوى الحكومة (كمصدر لسندات الدين)، أن تنص تشريعاتها وغيرها من الأدوات القانونية على قدرة الحكومة (والجهات العامة الأخرى حسب الاقتضاء) على الاقتراض وتفويض الجهات الحكومية المختلفة للعمل في هذه الأسواق. وتوفر آليات فعالة للمراقبة والإبلاغ والمساءلة للأنشطة المذكورة أعلاه. 2- على مستوى الإطار القانوني ينبغي للإطار القانوني الذي تقوم عليه أسواق السندات بالعملة المحلية أن ينص على تسوية المدفوعات النهائية والتحويلات الآمنة، التي يجب أن تكون فعّالة للحماية من المخاطر الناجمة عن الإفلاس، والحماية من المخاطر القانونية الأخرى المعروفة والمرتبطة بـ "الضمانات المالية" من خلال التأكد من أن الإطار القانوني له ميزات مهمة تتعلق بحقوق الملكية على الضمانات والمرونة التشغيلية (مثل حق الاستبدال)، توفير الحماية الكافية للمستثمرين مثل فرض فصل الأصول وحفظها وحظر استخدام أصول العملاء دون

[1] **IMF**, Local Currency Bond Markets Law Reform: A Methodology for Emerging Markets and Developing Economies, N.20/257, Nov, 2020.

موافقتهم. توفير أساس قانوني سليم لتنظيم الأسواق الأولية والثانوية للأوراق المالية الحكومية، التي يجب تطويرها حول ثلاثة أهداف متكاملة تتمثل في؛ الحفاظ على أسواق عادلة وفعالة وشفافة، تقليل المخاطر النظامية، حماية المستثمرين. 3-على المستوى الضريبي يجب أن يكون إطار قانون الضرائب مناسباً للتطوير والعمل الفعال لأسواق السندات بالعملة المحلية من خلال تشجيع الاستثمار والسيولة في أسواق السندات. أن المعاملة الضريبية الواضحة والفعالة لكل فئة رئيسة من المستثمرين التي تتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة أمر بالغ الأهمية، خاصةً بالنسبة للمستثمرين الأجانب، نظراً لأن الشروط الضريبية غالباً ما تصبح ضرورية لإنشاء روابط مهمة بين أسواق السندات بالعملة المحلية والبنى التحتية للأسواق المالية الدولية.

صندوق النقد الدولي؛ نقاط الضعف في الشركات الفيتنامية و انعكاسات جائحة Covid-19:[1]

تبحث هذه الدراسة في الوضع المالي لقطاع الشركات غير المالية الفيتنامي قبيل جائحة Covid-19، حيث من المتوقع أن تؤدي صدمة Covid-19 إلى انخفاض حاد في النمو في فيتنام وأن تؤثر في ميزانيات الشركات. تستخدم هذه الدراسة بيانات على مستوى الشركة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها، أولاً؛ أدى الوباء إلى زيادة الهشاشة المالية للشركات في فيتنام، رغم وجود تباين كبير من حيث صحة الميزانية العمومية. كما دخلت الشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام الأزمة بشروط ميزانية عمومية ضعيفة نسبياً مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى وكانت الأكثر تضرراً من صدمة Covid-19، حيث تعرضت لانخفاضات كبيرة في الإيرادات والأرباح بسبب الوباء. بينما كانت الشركات الأكبر حجماً أكثر ربحية. ثانياً؛ ساعدت تدابير الدعم الطارئة التي تم وضعها في أعقاب الصدمة مباشرة في تخفيف قيود السيولة لدى الشركات وضغط سوق العمل. ومع ذلك، فإن ظروف الملاءة المالية للشركات ضعيفة، كذلك الأمر بالنسبة للشركات المقارنة في البلدان الأخرى في المنطقة، ويمكن أن يظل نقص السيولة في الشركات الصغيرة والمتوسطة كبير جداً، كما هو الحال بالنسبة للعجز في قطاع الخدمات وفي سلاسل القيمة الأكثر تعقيداً، مثل صناعة الملابس والمنسوجات. ثالثاً؛ في مواجهة صدمة طويلة الأمد، يمكن أن تتعرض الشركات لضغوط سيولة شديدة أو حتى ضغوط على الملاءة المالية. وقد يتعين على صناع السياسات الاستمرار بإجراءات الدعم للشركات غير المالية والقابلة للحياة حتى يصبح الانتعاش قابل للاستمرار. ومع ذلك، يجب استبدال هذه الإجراءات تدريجياً بسياسات موجهة نحو تسهيل ودعم إعادة هيكلة الشركات وحلها. رابعاً؛ يعكس تشتت أوضاع الميزانية العمومية للشركة حسب الحجم ونوع الملكية، جزئياً، سوء تخصيص الموارد والازدواجية الاقتصادية المنتشرة. حيث تتمتع الشركات الخاصة الكبرى والمؤسسات الأجنبية أو المملوكة للدولة بفرص أفضل للحصول على التمويل الخارجي، وبالتالي فهي أكثر فاعلية من الشركات الخاصة الأصغر. كما تعكس الربحية الضعيفة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الوصول المحدود إلى مدخلات عالية الجودة وأرخص تكلفة، وأعباء إدارية أثقل، وإمكانية وصول أقل إلى البنية التحتية. كما تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام في الغالب على الأرباح المحتجزة حيث الإقراض الرسمي يعتمد إلى حد كبير على ضمانات الأصول الثابتة والضمانات الشخصية، مما يحد من قدرتها على الاستثمار والنمو. علاوة على ذلك، فهم يواجهون بيروقراطية مرهقة، مما يقلل من الحوافز لإضفاء الطابع الرسمي على وفورات الحجم والاستثمار وجنيها. وأخيراً؛ فإن التعافي القوي والمستدام وتحسين مرونة الميزانيات العمومية للشركات يتوقف على تحسين إنتاجية الشركة من خلال تسهيل إعادة تخصيص الموارد وتحسين مهارات العمل. ستستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحسين الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق. ومن جهة أخرى، فإن

[1] **IMF**, Corporate Vulnerabilities in Vietnam and Implications of COVID-19, N.20/260, Nov, 2020.

تحسين جودة التدريب والتعليم العالي من شأنه أن يساعد في تشجيع روح المبادرة والابتكار ونمو الإنتاجية.

اقتصاد الأسبوع

مقدونيا: اقتصاد مستقر متنوع

تقع مقدونيا (جمهورية مقدونيا الشمالية) جنوب شرق أوروبا، شمال اليونان، تبلغ مساحتها 25.7 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 2.08 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في مقدونيا نحو 12.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 12.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي 0.01% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 62.5% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 26.6%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد مقدونيا انكماشاً بمعدل 12.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020، بعد نموه بمعدل 0.2% في الربع السابق من العام ذاته، ما يعكس التأثير الكامل لجائحة فيروس Covid-19 وتدابير احتواءها على القطاعات الاقتصادية لاسيما في تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والتصنيع.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في مقدونيا إلى 2.1% في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بمعدل 1.9% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والصحة، وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في مقدونيا بمعدل 0.1% في شهر تشرين الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بمعدل 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في مقدونيا إلى 16.7% في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بمعدل 16.2% في الربع السابق من العام ذاته، وبلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 160 ألف شخص في الربع الثاني من العام 2020.

العجز التجاري:

سجلت مقدونيا عجزاً في الميزان التجاري قدره نحو 102 مليون دولار أمريكي في شهر أيلول من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 121 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 16.86% لتبلغ 692.3 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 11.34% لتبلغ نحو 794.16 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي[1] والذهب:

بلغت احتياطيات الذهب في مقدونيا 6.89 طن في الربع الثالث من العام 2020 بانخفاض بسيط مقارنةً بالربع الثاني من العام ذاته حيث بلغت 6.9 طن.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في مقدونيا ليبلغ نحو 10.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 9.9 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 40.7% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل مقدونيا المرتبة 17 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 82 الأكثر تنافسية من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية العالمية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Fitch** مقدونيا عند المستوى **+BB** مع توقعات مستقبلية سلبية، وتصنفها وكالة **Standard & Poor's** عند المستوى **-BB** مع توقعات مستقبلية مستقرة.

[1] - لم تتوفر بيانات لقيمة احتياطيات النقد الأجنبي من خلال المواقع المعتمدة.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 33.1 Q3	%-2.9 Q3	% 0 Oct	% 1.2 Oct	%6.7 Nov	%0.25 Nov	-63.1	مليار دولار أمريكي	Oct
منطقة اليورو	%12.6 Q3	%- 4.4 Q3	% -0.3 Nov	%-0.3 Oct	%8.4 Oct	%0 Nov	24.8	مليار يورو	Sep
المملكة المتحدة	%15.5 Q3	%-9.6 Q3	% 0 Oct	%0.7 Oct	%4.8 Sep	%0.1 Nov	0.6	مليار جنيه استرليني	Sep
روسيا	%-3.2 Q2	%-3.6 Q3	% 0.7 Nov	%4.4 Nov	%6.3 Sep	%4.25 Oct	10.1	مليار دولار أمريكي	Sep
الصين	%2.7 Q3	%4.9 Q3	%-0.3 Oct	%0.5 Oct	%5.3 Oct	%3.85 Nov	58.44	مليار دولار أمريكي	Oct
اليابان	%5 Q3	%-5.8 Q3	%- 0.1 Oct	%-0.4 Oct	%3.1 Oct	%-0.1 Oct	873	مليار ين ياباني	Oct
تركيا	% 15.6 Q3	%6.7 Q3	%2.3 Nov	%14.13 Nov	%13.2 Aug	%15 Nov	-2.37	مليار دولار أمريكي	Oct
الهند	%-25.20 Q2	%-7.5 Q3	% 1.16 Sep	%7.61 Oct	%7 Oct	%4 Oct	-9.96	مليار دولار أمريكي	Nov
استراليا	%3.3 Q3	%-3.8 Q3	%1.6 Q3	%0.7 Q3	%7 Oct	%0.1 Nov	7.5	مليار دولار استرالي	Oct
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%1.8 Oct	%4.5 Oct	%7.3 Q3	%8.25 Nov	-2.7	مليار دولار أمريكي	Sep
الأردن	%1.3 Q1	%-3.6 Q2	%0.3 Oct	% 0 Oct	%23 Q2	%2.50 Mar	-0.81	مليار دولار أمريكي	Jul
لبنان	%-4 Q1 2019	%-5Q2 2019	%3.9 Oct	136.8 % Oct	%6.2 2019	%4.53 Mar	-0.52	مليار دولار أمريكي	Aug